توقيف شبكات من ضعاف النفوس الذين يستغلون ظروف الأزمة لتحقيق مكاسب شخصية وتغريمهم بمليارات الليرات ومحاكمتهم أصولاً

عرنوس: الحكومة تقدّر صبر المواطنين وتفهمهم لواقع الحال

٧٢,٥ مليار ليرة سلفة للسورية للتجارة لاستجرار بعض المواد المدعومة

الوطن

بدأ مجلس الشعب أمس أعمال جلسته الأولى من الدورة العادية السادسة للدور التشريعي الثالث بحضور رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس وعدد من الوزراء.

وفي عرض قدمه أمام المجلس حول مجمل أعمال الحكومة وما تم تنفيذه من خططها أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية التعاون والتنسيق المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف تحقيق أفضل الخدمات للمواطنين ومعالجة كل التحديات والصعوبات والسعي لإحداث التنمية المتوازنة في مختلف القطاعات.

واستعرض عرنوس أهم العناوين الخدمية والاقتصادية التي تسلط الضوء على الجهود الحكومية الرامية إلى التعامل مع الواقع المعيشي اليومي وسبل مقاربة ومتابعة الخطط التنموية المتوسطة وطويلة الأجل مبيناً أن الدولة السورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد حددت خياراتها وقراراتها بما يصب في مصلحة بلدنا وشعبنا.

وأوضح عرنوس أنه في ضوء الواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه بلدنا بسبب مفرزات الحرب على الإرهاب وداعميه منذ ما يزيد على عقد من الزمن وفي ضوء الاعتماد على التوريدات من النفط والمشتقات النفطية والحبوب ولاسيما القمح فقد شهدت الأشهر والأسابيع الماضية صعوبات متزايدة في تأمين انتظام التوريدات رغم الجهود الكبيرة التي نبذلها للحفاظ على سلسلة التوريدات الخارجية وتلبية متطلبات السوق المحلية معرباً عن تقديره للمواطنين على صبرهم وتفهمهم لواقع الحال مع التأكيد على أن الحكومة تبذل أقصى جهد ممكن للتخفيف من حدة هذه الصعوبات وتوفير أفضل المستويات الممكنة من الخدمات وفق الإمكانات المتاحة موضحاً أن توفر المشتقات النفطية مرهون بشكل رئيسي بوصول التوريدات من الخارج وأن متابعة موضوع التوريدات يشكل هاجساً وأولوية أولى لدى الحكومة حيث تتم إدارة هذا الملف وفق تقارير تتبع يومية وعلى مدار الساعة وكذلك من خلال التواصل المباشر بين كل القنوات المعنية بإدارة هذا الملف.

ولفت عرنوس إلى أن توريدات المشتقات النفطية انقطعت لمدة زادت على ٣٠ يوماً ولم تفلح كل الجهود المبذولة لتجاوز ذلك ولاسيما مع قيام أعداء الشعب السوري باحتجاز بعض الناقلات ومنها ناقلة تحمل ٨٠٠ ألف برميل من النفط ومنع وصولها ما اضطر الحكومة لترشيد توزيع الكميات المتوافرة بهدف إطالة أمد تزويد السوق بما يتوفر من كميات محدودة إضافة إلى ضمان استمرار تزويد بعض الجهات العامة كالمشافي والأفران ومحطات ضخ مياه الشرب وبعض القطاعات الزراعية وغيرها.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة التمييز بين الصعوبات الخارجية المنشأ التي يصعب علينا إدارتها أو التحكم بها لارتباطها بالتطورات العالمية من جهة واحتياجات المواطنين من جهة وضبط صيغ توزيع الكميات المتوافرة منها لضمان أكبر قدر ممكن من العدالة والكفاءة سواء من خلال اتباع أساليب التوزيع عبر البطاقات الالكترونية أو بالاعتماد على مؤسسات التدخل الإيجابي وبالتنسيق والتعاون مع الاتحادات والنقابات المعنية مبيناً أن مجلس الوزراء منح المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية بقيمة ٧٣,٥ مليار ليرة بهدف تمكينها من استجرار بعض المواد المدعومة وتقديمها للمواطنين إضافة إلى منح أولويات تمويل التوريدات إلى مكونات السلة الغذائية وقوائم الأدوية ومدخلات العملية الإنتاجية على وجه التحديد.

وفيما يخص الجهود المبذولة في سياق دعم الاستثمار وتعزيز دوران عجلة الإنتاج المحلي أكد رئيس مجلس الوزراء حرص الحكومة على متابعة خططها الآنية والقصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل على نحو منسجم ومدروس وثمة عمل مخطط وممنهج ينصب على بناء مقومات إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة مناسبة للتعافي المستدام وتجاوز مفاعيل الحرب المفروضة على بلدنا كما تعمل بها لما فيه المصلحة الوطنية العليا والضرب بيد من حديد كل ضعاف النفوس الذين يستغلون ظروف الأزمة لتحقيق مكاسب شخصية حيث تم توقيف عدد من الشبكات التي تقف وراء مثل هذه الحالات وتغريمهم بمليارات الليرات السورية ومحاكمتهم أصولاً.

وأضاف عرنوس: إن الحكومة مستمرة في مشروع أتمتة توزيع المواد المدعومة وإدارة ملف الدعم وفق السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة الهادفة بشكل رئيسي إلى ضمان العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد المتوافرة موضحاً أن الحكومة تعول في سعيها لإدارة هذه الموارد على دور المجالس المحلية المنتخبة باعتبارها شريكاً أساسياً في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية حيث أولى الرئيس الأسد عناية كبيرة لدور هذه المجالس في إدارة شؤون المواطنين وتلبية احتياجاتهم انطلاقاً من القناعة الراسخة بأن هذه المجالس هي الأكثر قرباً من المواطن وقدرة على تلمس همومه ومعاناته وبالتالي اجتراح الحلول العملية والموضوعية المناسبة التي تسهم في تخفيف المعاناة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرضا المواطنين مبيناً أن العامل الرئيسي المحدد لحالات الخلل التي تظهر في الأسواق هو عدم توافر المواد المطلوبة بالشكل الكافي لتلبية الطلب فتنشأ ممارسات وسلوكيات غير قانونية في الأسواق من بعض الانتهازيين وضعاف النفوس.

وأكد عرنوس أن الحكومة تعمل على خطين متوازيين في آن معاً من خلال ليتوفير أكبر كمية ممكنة من المواد والسلع لتلبية احتياجات المواطنين من جهة وضبط صيغ

الحكومة على تعزيز الإنتاج المحلي لأنه الخيار الأنجح والأكفأ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لافتاً إلى أنه بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ بلغ إجمالي عدد المشاريع الممنوحة إجازات استثمار ٢٣ مشروعاً بتكلفة تقديرية ١,٣٠٠ مليار ليرة سورية وتوفر نحو ١٨٤٦ فرصة عمل.

وفيما يتعلق بملف دعم الإنتاج الزراعي والصناعي أكد عرنوس السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحرص على تقديم الدعم للمنتجين المحليين وتمكينهم من الاستقرار في عملهم مبيناً أن الحكومة اتخذت قراراً بشراء القمح للموسم القادم بسعر ١٥٠٠ ليرة للكيلوغرام إضافة إلى مكافأة تسليم ٣٠٠ ليرة لكل كغ من ضمن المناطق الآمنة و٤٠٠ ليرة للكيلوغرام من المناطق خارج السيطرة بهدف تشجيع الفلاحين على الاستقرار في أرضهم وتسويق أكبر كمية ممكنة من هذا المحصول الوطني.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحكومة أولت اهتماماً بالغاً لإعادة إعمار وإعادة هيكلة القطاع العام الصناعي وتقديم الدعم المطلق للبنية الصناعية العامة القائمة ولاسيما في مجال الصناعات الغذائية حيث اتخذت اللجنة الاقتصادية عدة توصيات لدعم القطاع الصناعي من حيث فتح سقوف الإقراض للمشاريع الصناعية مع اعتماد الضوابط والمعايير التي تضمن استثمار الأموال في القنوات الصحيحة كما تم إطلاق «برنامج خاص لدعم الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير للعام ٢٠٢٢» حرصاً على تعزيز قدرة هذا القطاع في الوصول إلى الأسواق الخارجية وتنشيط الإنتاج المحلي وتوفير مصادر مناسبة للقطع الأجنبي.

وفيما يخص تحديث إدارة الموارد البشرية والأطر التشريعية الناظمة لها وبهدف رفع الإنتاجية وتحسين الأداء الفني للجهات العامة من خلال ربط الأجر بالإنتاج لفت عرنوس إلى أن مجلس الوزراء وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٩ على مشروع المرسوم المتضمن النظام النموذجي للحوافز والعلاوات والمكافآت في الجهات العامة.

وفي مداخلاتهم طالب أعضاء المجلس بتحسين المستوى المعيشي وزيادة الرواتب والأجور وتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة على الفلاحين للعام الماضي وتحديد أجور الحصادات والدراسات ووسائل النقل من قبل المحافظين.

ودعا الأعضاء إلى زيادة سيارات الإطفاء في الأرياف وتأمين جهاز طبقي محوري لمشفى السويداء ومسرع خطي لمرضى السرطان في حلب وتعزيز التسهيلات المقدمة لمستثمري الطاقة البديلة وإعادة إعمار القرى المحررة في القنيطرة ودعم المشاريع الاستثمارية فيها والإسراع في بناء السكن الشبابي والعمالي وإعطاء فرصة للمكتتبين المتأخرين عن تسديد الأقساط المترتبة عليهم.

وأشار الأعضاء الى ضرورة زيادة عدد باصات النقل الداخلي وتخطيط أوتستراد دمشق درعا وإيجاد حل لتشغيل الآبار الموجودة في درعا بالطاقة البديلة ومعالجة وضع الدراجات النارية غير المسجلة وتخفيض أقساط المدارس والجامعات الخاصة وإحداث المزيد من الأسواق الشعبية وأن تكون الأولوية للعمل في الأكشاك لأسر وذوي الشهداء.

وأكد الأعضاء أهمية معالجة الفساد المؤسساتي وتسريع إنجاز مشروع أتمتة العمل الحكومي والتعديلات على القانون الأساسي للعاملين في الدولة وتوزيع التقنين الكهربائي بشكل عادل بين الأرياف والمدن والإسراع بتأهيل المحطة الحرارية في حلب ووضعها بالخدمة وإرواء القرى العطشى في ريف حلب الجنوبي واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتشغيل محطة علوك في الحسكة وتعويض الفلاحين المتضررين من السيول في دير الزور.

وفي رده على مداخلات الأعضاء أكد رئيس مجلس الوزراء مواصلة تقديم الدعم للقطاع الزراعي والري وبذل كل الجهود لتأمين مستلزمات الإنتاج مشيراً إلى الجهود التي تبذل لتحسين الواقع الكهربائي مع قرب وضع إحدى المجموعات في محطة حلب الحرارية بالخدمة فيما تم استكمال تجهيزات محطة الرستن في اللاذقية.

وبين عرنوس أنه سيتم قريباً إصدار قرار بتحديد أقساط المدارس الخاصة وتم قطع شوط كبير في مشروع أتمتة العمل الحكومي والدفع الإلكتروني كما تم رصد مبلغ ٣ مليارات ليرة لتحسين واقع النقل الداخلي.

محطة البث الإذاعي تحتاج للمازوت

السويداء- عبير صيموعة

ما زالت مشكلة نقص مادة المازوت الموردة إلى المحافظة تلقي بظلالها على جميع الخدمات والفعاليات ضمنها حيث فاقمت مشكلة نقص المادة من قضية قطع الاتصالات الهاتفية في قرى وبلدات المحافظة عند انقطاع التيار الكهربائي الأمر الذي أدى إلى قطع التواصل بين الأهالي ضمن تلك القرى وانقطاع الاتصالات عن تلك القرى مع محيطها الخارجي.

وأكد الأهالي أن معاناتهم مع قطع الاتصالات تعود لأشهر عديدة سابقة لافتين إلى عجز الاتصالات عن تشغيل المراكز ضمنها رغم وجود المولدات التي من المفترض أن تقوم على تشغيلها عند انقطاع التغذية الكهربائية بحجة عدم توافر مادة المازوت بالكميات المطلوبة لزوم تشغيل مجموعات التوليد ناهيك عن عدم قدرة المراكز على شحن البطاريات نظراً لساعات القطع الطويلة للتيار الكهربائي.

ولفتو إلى أن الشح في مادة المازوت الموردة للمحافظة أدى إلى توقف البث في محطة الإرسال الواقعة في ظهر الجبل وانقطاع البث عن المنطقة الجنوبية ككل الساعات طويلة.

وأوضح مدير المحطة خلدون العماطوري لـ«الوطن» أن السبب الرئيس لانقطاع البث هو ساعات التقنين الطويلة التي تصل إلى أربع ساعات إضافة لعدم توافر مادة المازوت بالشكل الذي يضمن تشغيل المحطة لمدة كافية لتشغيل المولدات لفترات طويلة إضافة إلى عدم القدرة على شحن البطاريات مع الساعات الطويلة لانقطاع التيار الكهربائي وعدم قدرتها على التخديم لأكثر من ساعة ونصف الساعة.

وأكد سعي المحافظة إلى زيادة الكميات بما يضمن تأمين الجزء الأكبر من احتياج المولدات ليتسنى للفرع تشغيل المراكز لفترات أطول ولكن بوقت أقل في القرى والبلدات مع التركيز على محاولة تأمين المادة للمراكز الرئيسية على حساب مراكز الامتداد في البلدات والقرى لأن عدم تغذيتها يؤدي إلى توقف عملها وانقطاع الاتصالات عن قطاعات كاملة.

بدوره مصدر مسؤول في فرع المحروقات في السويداء أكد لـ«الوطن» أن الكميات الموردة للمحافظة من مادة المازوت وصلت يومياً إلى ٩ صهاريج منذ بداية الشهر الحالي يتم توزيعها على جميع القطاعات الخدمية والإنتاجية سواء من الصحة والمياه والنقل والزراعة والأفران والسيارات الحكومية والاتصالات وغيرها بما يضمن استمرار عملها بحسب الكميات الموردة علماً أن حاجة المحافظة الحقيقي لتخديم كل القطاعات تزيد على ١٦ صهريجاً بالليوم وهو ما يعجز الفرع عن تأمينه في ظل الشح بالمادة الموردة لجميع المحافظات. أما ما يتعلق بمحطة البث فأكد المصدر أن المخصصات موجودة ولكن بانتظار تحويل الاعتمادات المالية اللازمة للحصول على تلك المخصصات.

الأمر الذي أدى إلى انقطاع البث الإذاعي عن المنطقة الجنوبية والتي تضم حوالي عشر وسائل بث محلي «إف إم» كإذاعة دمشق وصوت الشباب وسوريانا وإذاعة القدس والكرمة والريان وصدى، إضافة لإرسال القناة المحلية والرقمي. مضيفاً أنه في الأسبوعين الماضيين قُطع البث كلياً عند انقطاع الكهرباء لعدم توافر مادة المازوت.

وأشار العماطوري إلى أن آخر كمية وردت للمحطة لم تتجاوز ٣٣٠٠ ليتر وهي لا تشغل المحطة أكثر من ثلاثة أيام. موضحاً أن الكميات التي تم توريدها منذ بداية العام تبلغ ٢٤ ألف ليتر مازوت لافتاً إلى أنه ووفق تقدير لجنة المحروقات المشكلة بالقرار رقم ٥٧٤ تاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ أن كمية الاستهلاك الشهري لمحطة البث هي ١٥ ألف ليتر شهرياً من مادة المازوت طبعاً وفقاً لواقع التقنين الكهربائي وهذا يعني احتياج المحطة من المازوت خلال الأشهر الأربعة الماضية كان ٦٠ ألف ليتر بينما المتوافر مع المدور من العام الماضي لا يتجاوز ٤٤ ألف ليتر.

وأشار إلى أن إدارة المحطة تقدمت بالعديد من الطلبات للعمل على زيادة مخصصات المحطة من مادة المازوت وفقاً لتقدير لجنة المحروقات. أما ما يتعلق بتشغيل مراكز الهواتف في القرى والبلدات فبين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الاتصالات في المحافظة وائل جربوع لـ«الوطن» أن انقطاع الاتصالات عن عدد من المراكز الذي يتزامن مع انقطاع التيار الكهربائي إنما يعود إلى النقص في مادة المازوت الموردة إلى الفرع والذي حال دون القدرة على

مكافحة «النطاطات» مستمرة والسونة تحت العتبة والجفاف شديد

موسم القمح في حماة سيّئ لكنه جيد في الغاب

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن عدد من مزارعي القمح بحماة والغاب، أن مساحات واسعة من أراضيهم المزروعة بالقمح، تضررت من الجراد المحلي «النطاطات»، ومن التعفن، والجفاف والأصداء.

وعزوا ذلك إلى العوامل الجوية وتأخر الجهات المعنية بفتح مصارف الري ليتمكنوا من إرواء محاصيلهم، وكذلك تأخر الوحدات الإرشادية في مكافحة الأمراض الحقلية.

ولفت مزارعون إلى أن الجفاف ضرب حقولاً واسعة من القمح البعلي، في قرية تل قرطل بريف حماة الجنوبي.

وقد أشار آخرون إلى أن إنتاج المحافظة من القمح بهذا العام لن يكون جيداً، وبخلاف توقعات وزارة الزراعة.

من جانبه، بيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ«الوطن» أن الفنيين بدائرة وقاية النبات في المديرية، نفذوا عدة جولات على حقول القمح للاطلاع على الحالة العامة للنبات، من حيث مرحلة النمو والحالة الصحية.

وتبيَّن أن القمح بشكل عام مقبول إلى جيد بالنسبة للحقول المروية، أما الحقول التي لم ترَ فوضعها سيئ وتعاني من عطش شديد وجفاف وضعف بالنمو وسنابل قصيرة، وبدأت تظهر عليها علامات النضج المبكر نتيجة الإجهاد المائي.

وأوضح أن النبات حالياً في مرحلة التسنبل في بعض الحقول والبعض الآخر بدأ بمرحلة امتلاء السنبلة.

وأما بالنسبة للإصابات الحشرية والمرضية فلفت باكير إلى أنه لوحظ وجود أمات السونة، ولكن دون العتبة الاقتصادية. كما لوحظت بؤر متفرقة من الصدأ وتمت مكافحتها فوراً بالمبيدات المتخصصة لذلك. كما لوحظ إصابات ضعيفة ومحدودة من دودة الزرع ودون مستوى الضرر الاقتصادي.

وأكد أن جولات الفنيين على حقول الفلاحين بمجال إشراف المديرية، مستمرة للتحري والمتابعة الدورية لحقول القمح والاستعداد لأي طارئ.

وأما في مجال الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، فبيّن رئيس قسم وقاية النبات فيها هاني محفوض لـ«الوطن»، أن القمح بشكل عام جيد. ولكن هناك حقولاً مصابة بالجراد المحلي وأصداء خفيفة وتعفن جذور، والإصابة بالسونة تحت العتبة الاقتصادية.

وأوضح أن الهيئة تكافح الجراد المحلي بحملة مستمرة حتى اليوم، وذلك في الأقسام الحقلية بشطحة وعين الكروم والسقيلبية وأفامية وجب رملة وكرناز ومحردة وسلحب، وبأطراف الحقول والمصارف والطرقات، وقد تمت لتاريخه مكافحة أكثر من ١١ ألف هكتار.

ولفت محفوض إلى أن مرض تعفن الجذور، لم يصب سوى مساحات بسيطة - بقع - هنا وهناك، نتيجة الهطلات المطرية الغزيرة التي شهدتها المنطقة في بداية الموسم، وأشار إلى أنها تحت المراقبة للمعالجة الفنية.

وفيما يتعلق بشكوى الفلاحين من تأخر فتح قنوات الري ليتمكن الفلاحون من ري أراضيهم، بيّن أن الهيئة فتحت قنوات الري في شبكتي الغاب وطار العلا منذ ١٥ يوماً لري القمح.

كما تم توزيع المازوت الزراعي المدعوم للفلاحين حسب الاحتياج، كما تم توزيع المازوت بسعر التكلفة ١٧٠٠ ليرة، للفلاحين الذين سجلوا عليه لدى الوحدات الإرشادية.

من جهته، بيَّن المدير العام للهيئة أوفى وسوف لـ«الوطن»، أنه تمت صيانة الأقنية الرئيسية والناقلة في المواقع التي تحتاج إلى صيانة، وتعزيلها بمسافة ١٧٠ كم.

وأوضح أن الهيئة نفذت ١٣ سدة ترابية حتى الآن، ٣ منها على المصارف الرئيسية والباقي على نهايات المصارف الفرعية لتأمين مياه الري للفلاحين.

ولما تزل العمليات مستمرة لتنفيذ كل السادات لتحقيق أكبر حصاد ممكن للمياه والاستفادة منها في الري.

ولفت وسوف إلى أن الهيئة أطلقت مياه الري إلى شبكة ري طار العلا - العشارنة في ١٣ الشهر الماضي بتدفق ٩ أمتار مكعبة بالثانية، وأطلقت المياه أيضاً إلى شبكة ري الغاب في ٢٠ الشهر الماضي بتدفق ١٠ أمتار مكعبة بالثانية، وذلك لري المحاصيل الشتوية وخاصة محصولي القمح والشوندر.

كما حولت الهيئة أيضاً مياه نهر دير شميل إلى القناة الجنوبية في شبكة ري الطار، عبر مشروع الوصل الهيدروليك لأول مرة لري أراضي الجمعيات الفلاحية في الصارمية وسلحب والقريات وجمعيات أخرى.